تتلاءم وطبيعة المرحلة السياسية الراهنة. ويمكن ايجاز ما توصلت اليه المناقشات، والحوارات، الفلسطينية، قبل اجتماعات تونس، بالتالي: اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات نظام جمهوري ديمقراطي؛ المشاركة بوفد مستقل في مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة، وحضور كل اطراف الصراع في المنطقة اما على اساس قرارات الامم المتحدة كلها والمتصلة بالقضية الفلسطينية من قرار التقسيم الرقم ١٨١ وحتى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ أو على اساس القرارين الاخيرين اضافة الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير المصير؛ وضع الاراضي المحتلة تحت حماية الامم المتحدة، أو قوة أوروبية، خلال فترة انتقالية (محمود الزايد، **الافق**، نيقوسيا، ٢٢/٩/١٩٨٨).

مباحثات تونس

تباينت الاجتهادات الفلسطينية، في حوارات تونس، وفقاً لتباينات الخطوط السياسية التي توصلت اليها الفصائل المختلفة، والتي سبق ان اعلنتها قبل بدء المباحثات. فبالاضافة الى الخط الداعي الى ضرورة اعلان الاستقلال الوطني وتشكيل الحكومة، وبالسرعة الممكنة، برزت آراء اخرى تدعو الى التأني، والتريث، وكان ابرزها مداخلات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد انطلقت المداخلات تلك من «ان انجازات الانتفاضة تتطلب التمسك بها، والعمل على تعزيزها بانجازات اضافية، بما يسمح باجراء تعديل في موازين القوى يتيح المجال امام تسوية عادلة لأزمة الشرق الاوسط» (**الهدف**، ١٨/٩/١٩٨٨) وبذلك، فلم يثر اصحاب هذا الرأي موضوع الحكومة المؤقتة خياراً وحيداً، بل انهم دعوا الى تبني خيار آخر، هو «خيار دعوة الامم المتحدة للاشراف على المناطق المحتلة من وطننا منذ العام ١٩٦٧، اشرافاً مؤقتاً، هدفه تأمين الحماية لجماهير شعبنا، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي» (من مقابلة مع جورج حبش، **الهدف**، ١١/٩/١٩٨٨). وفي المقابل، تمّ التوقف، في حوارات تونس، طويلاً عند بعض التصورات التي طرحها عرفات، والتي انطلقت من الخيارات المطروحة، ومنها العودة الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، والحكم الذاتي، ووضع المناطق المحتلة تحت اشراف جامعة الدول العربية، ووضع المناطق المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة، واعلان وثيقة استقلال، وحكومة مؤقتة. وأوضح عرفات ان معظم هذه الخيارات اما انها مرفوضة وطنياً، أو هي غير مكتملة، وبالتالي غير ممكنة التطبيق، مما يجعل الخيارات محصورة، عملياً، في اعلان الاستقلال والحكومة المؤقتة (**الحرية**، ١٨/٩/١٩٨٨). الى ذلك، يمكن القول، ان مباحثات تونس، توصلت الى الاتفاق على ضرورة تبني القضايا الرئيسة التالية: اعلان الاستقلال؛ اصدار وثيقة سياسية متقدمة تستوعب المتغيرات التي احدثتها الانتفاضة؛ اصدار قرار من المجلس الوطني الفلسطيني يحيل مسألة الحكومة المؤقتة الى اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، للبتّ بشأن ضرورة تشكيلها وتوقيت هذا التشكيل.

وفي سياق تحشيد اكبر قدر من التأييد العربي والعالمي، بدأ عرفات بجولات دبلوماسية واسعة هدفها الحصول على دعم دولي لفكرة انشاء دولة فلسطينية على اساس قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. ورأت أوساط دبلوماسية مطلعة ان مبادرة عرفات سيليها الاعلان عن حكومة مؤقتة، وان هدف المنظمة، الآن، هو استصدار قرار من مجلس الامن الدولي يسد الفراغ الذي خلقه اعلان الملك حسين، ويفتح، بالتالي، افقاً جديداً للمنظمة (راغدة درغام، **الحوادث**، ٩/٩/١٩٨٨).

وفي سياق الحرص على وحدة الموقف الفلسطيني، في تحركه الراهن، استجابت القيادة الفلسطينية لمبادرة العقيد معمر القذافي، القاضية بفتح حوار مباشر بين الفصائل الفلسطينية كافة، على هامش احتفالات الجماهيرية الليبية بثورة الفاتح (**السفير**، بيروت، ٧/٨/١٩٨٨). الّا ان المباحثات المباشرة لم تتم؛ اذ ان الفصائل التي تتخذ من دمشق مقراً لها اقترحت عقد اجتماع بينها وبين بعض الفصائل الاخرى، خاصة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، وذلك لدراسة اقتراحات تقدم فيما بعد الى اللجنة المركزية لـ «فتح»، لدراستها؛ وفي ضوء ذلك، يعقد اجتماع موسع للفصائل الفلسطينية كافة. الّا ان هذا الاقتراح اعتبر تعجيزياً وتم صرف النظر عنه (**الشرق الاوسط**، ٢/٩/١٩٨٨).

وفي سياق العلاقات العربية ـ الفلسطينية،